الأمم المتحدة

CEDAW/C/SR.744 (B)

Distr.: General
11 September 2006
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة السادسة والثلاثون

محضر موجز للجلسة ٧٤٤ (الغرفة B)
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة مانالو

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (تابع)

التقريران الدوريان المجمعان الخامس والسادس المقدمان من الصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

06-46156 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريران الدوريان المجمعان الخامس والسادس المقدمان من الصين (تابع) (CEDAW/C/CHN/5-6 و CEDAW/C/CHN/5-6/Add.1 و Add.2 و CEDAW/C/CHN/Q/6 و Add.1)

١ - بناء على دعوة الرئيس، شغل وفد الصين مقاعد إلى طاولة اللجنة.

المواد ١ إلى ٦ (تابع)

٢ - **السيدة لي** (منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة): قالت إن الخدمات التي تقترحها حكومة بلدها لضحايا العنف الجنسي تحترم السرية، كما أنها ملائمة ومدعمة وتتضمن خطا ساخنا طيلة الـ ٢٤ ساعة وأخصائيين اجتماعيين وإقامة لمدد قصيرة وغير ذلك من الخدمات. وسيعرض البرنامج في مستهل العام القادم بالاشتراك مع إحدى المنظمات غير الحكومية. وسبق توفير خدمات شاملة لضحايا العنف العائلي.

٣ - **الدكتورة تشين كا - كي** (منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة): قالت إن الإصلاحات التي وحدت المواضيع العلمية والتكنولوجية جعلتها متاحة للفتيان والفتيات على قدم المساواة. وأضافت قائلة إن الجهود ما زالت مستمرة بهدف فرض نظام للقبول بالجامعات يرتكز على الجدارة، مما يعني أن التمييز ضد المرأة في القبول بالجامعات تمييز ضئيل أو غير موجود. وأوضحت أنه كما جاء في التقرير، ارتفعت نسبة النساء في العلوم والطب والهندسة.

٤ - **السيدة دو بانغ واي - يي** (منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة): قالت إنه بمقتضى قانون هونغ كونغ للعمل، يسمح لوكالات التوظيف أن تتقاضى من العاملين المحليين الأجانب عمولة لا تتجاوز نسبتها ١٠ في المائة من أجر أول شهر. والإفراط في تقاضي العمولة مخالفة جنائية يمكن أن تؤدي إلى فرض غرامات وسحب رخصة العامل بالوكالة. وأضافت أن وزارة العمل تحقق في الشكاوى بسرعة وأن وكالات التوظيف تخضع للتفتيش الدوري. وكثيرا ما تحدث مخالفات في البلد الأصلي للعامل المحلي الأجنبي، أما إذا كانت الوكالات المحلية متورطة، فإن الحكومة تبت في المسألة وتقتفي أثر المخالفة وتبلغ السلطات القنصلية بالمخالفات التي تحدث في البلاد الأصلية للعمال. وبطبيعة الحال، فلكي يحدث ذلك لا بد أن يوفر العمال المعلومات اللازمة.

٥ - ومضت تقول إنه إذا أنهى عقد عمل قبل أوانه يسمح للموظف بالبقاء إلى نهاية حد البقاء أو لأسبوعين إضافيين، أيهما أقصر، بغية منع الالتحاق بعمل دون موافقة. ومع ذلك، يمكن للعمال المحليين الأجانب أن يعملوا مرة أخرى في هونغ كونغ بعد العودة إلى ديارهم، ويغطي أصحاب الأعمال تكاليف رحلة العودة بغض النظر عن المتسبب في إنهاء عقد العمل. وفي الحالات الاستثنائية التي تتضمن الموت أو الهجرة أو المصاعب المالية أو ما يثبت إيذاء العامل، تسمح الحكومة للعمال المحليين الأجانب أن يغيروا أعمالهم دون العودة إلى ديارهم أولا. وفي عام ٢٠٠٥، جرت الموافقة على جميع طلبات تمديد الإقامة المقدمة من العمال المحليين الأجانب، كما جرت الموافقة على أكثر من ثلثي طلبات تغيير صاحب العمل بعد إنهاء العقد قبل الأوان.

٦ - **السيد كوستا أوليفييرا** (منطقة ماكاو الإدارية الخاصة): قال إن الجرائم الجنسية تزداد بمعدل أسرع من

الجرائم ضد السلامة البدنية. ويكتنف الغموض السبب في هذه الزيادة. وكان سبب الزيادة في هذين النوعين من الجرائم يعود سابقا إلى الكساد الاقتصادي، إلا أنه بعد مرور ثلاث سنوات على انتهاء الكساد، لا يصبح هذا التفسير مقنعا. وتنظر السلطات في الأسباب الجذرية. ويعود جزء كبير من الزيادة في العنف العائلي إلى زيادة عدد السكان. وجرى تقديم أرقام عن الشكاوى المقدمة إلى الشرطة حيث أن هذه الأرقام تتيح صورة أصدق للحالة عما تتيحه البيانات المتعلقة بحالات العنف العائلي في نظام المحاكم. وأنهى كلامه قائلا إن الوقاية أمر هام، وكذلك حملات التوعية.

المواد ٧ إلى ٩

٧ - **السيدة جبر**: تساءلت عن سبب عدم وجود زيادة في أعداد النساء اللائي يقمن بالمشاركة السياسية على المستوى الرفيع في الصين منذ التقرير السابق. ولا يكفي نسب هذه الحالة إلى القوالب النمطية الجنسانية. ويشير التقرير إلى توخي إجراء تعديل للقانون الأساسي للمشاركة السياسية في القرى. وأعربت عن رغبتها في الحصول على معلومات عن موعد حدوث ذلك. وأضافت أن تمثيل المرأة على صعيد السفراء غير كاف أيضا. وأنه يجري تمثيل المرأة في هونغ كونغ وماكاو في المجال التجاري لا الدبلوماسي.

٨ - **السيدة بوبيسكو**: تساءلت عن كيفية تناول التمثيل السياسي للنساء من الأقليات العرقية. وأشارت إلى أن عبارة ''العدد الواجب'' للنائبات يظهر في مختلف النصوص التشريعية. وقالت إن معنى هذه العبارة غير واضح ويمكن أن تستخدم لحجب التمييز غير المباشر، حيث أنها لا تستخدم أبدا فيما يتعلق بالرجال في الحياة السياسية. وأنه ينبغي وضع أرقام وحصص. وأن الإشارات إلى نسبة الإناث من المسؤولين في القيادات الحكومية على جميع الصعد تثير التساؤل عمن حدد هذه النسبة، وعما إذا كانت نسبة معيارية لجميع الهيئات الحكومية والمناطق والمقاطعات، أم أنها تختلف باختلافها.

٩ - وأعربت أيضا عن رغبتها في أن تعرف ما إذا كانت النسبة المستهدفة المذكورة للنساء في المجالس واللجان الاستشارية في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة أفضل من الحالة السابقة، حيث أن اللجنة ذكرت ذلك الأمر في تعليقاتها الختامية السابقة باعتباره أحد التحديات. وأضافت أنها تفضل أن يتكلم ممثل منطقة ماكاو الإدارية الخاصة عن التمثيل السياسي للمرأة هناك وأن يصف التحديات التي تجري مواجهتها.

١٠ - **السيدة بيلميهوب – زيرداني**: سألت عن السبب في استحالة وجود ١٠ ٠٠٠ امرأة تعمل بالسياسة في بلد يضم حوالي ٦٥٠ مليون امرأة. وقالت إن الصين مثال للعالم ويجب أن تطبق الاتفاقية. وأن التمثيل السياسي للمرأة تضاعف ثلاث مرات من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥ فبلغت نسبته ١١ في المائة تقريبا. وإذا استمر في التضاعف ثلاث مرات كل ثلاث سنوات فستقترب نسبته من ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١١. ولدى الصين من الموارد ما يكفي لكي تصبح من القيادات العالمية في تمثيل المرأة في السياسة.

١١ - **السيد يـن بيزهوانـغ** (الصين): قال إن الأحكام المنقحة للقانون الأساسي للجان القرويين تنص على ضرورة وجود امرأة واحدة على الأقل في كل لجنة للقرويين، وقد حلت هذه الأحكام محل القاعدة القائلة أنه ينبغي لكل لجنة أن تضم ما يعتبر العدد الواجب من النساء. وأضافت أن مؤتمر الشعب الوطني سيقرر ما إذا كان سيعتمد مشروع القانون خلال عام ٢٠٠٦. وفيما يتعلق بطريقة تقرير العدد الواجب للممثلات في لجان القرويين، يهمنا أن نتذكر أن الصين بلدا ريفيا بالدرجة الأولى. ويضطلع الرجل بأغلبية العمل البدني في المناطق الريفية، وتحدد هذه المسؤولية مركزه

في القرية وفي الأسرة. وهذا المركز الرفيع يعطي الرجل أفضلية في الانتخابات، وبخاصة في التنافس على القيادة. ولا توجد أحكام خاصة تتعلق بنوع الجنس في الانتخابات لأن احترام النزاهة أمر ضروري فيها. ويصور العدد الواجب للنساء المركز المتدني للمرأة في المناطق الريفية، إلا أن مشروع القانون سيكفل وجود امرأة واحدة على الأقل في كل لجنة.

١٢ - **السيد سو يان** (الصين): قال إن الحكومة تتخذ التدابير اللازمة لزيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة، وعرض على اللجنة بيانات تكميلية لإظهار التقدم المحرز في زيادة عدد الكوادر في مختلف الأجهزة على صعد المقاطعات والأقاليم والبلديات وعلى الصعيد الحكومي. وأضاف أنه في نهاية عام ٢٠٠٥ كان هناك ما مجموعه ١٥ مليون كادر من كوادر الإناث في جميع أنحاء البلد، مما يشكل ٣٨,٩ في المائة من العدد الإجمالي للكوادر. ويمثل ذلك زيادة بنسبة ٢,٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠١. ومع ذلك، ما زال هناك مجال لإدخال التحسينات وستتخذ الحكومة تدابير إضافية بغية زيادة مشاركة المرأة.

١٣ - **السيد زو هونغ** (الصين): قال إنه في وقت تقديم التقرير كانت السفيرات يمثلن ٤ في المائة من إجمالي عدد السفراء. وفي عام ٢٠٠٦ توجد ١٤ سفيرة، مما يشكل ٨,١ في المائة من العدد الإجمالي. وتمثل القنصلات العامات ١٢ في المائة من العدد الإجمالي، أما المستشارات فيمثلن ٢٣ في المائة من العدد الإجمالي. وفي عام ٢٠٠٦، تمثل الدبلوماسيات ٤٧ في المائة من العدد الإجمالي للدبلوماسيين. وقد زاد عدد الدبلوماسيات لأن وزارة الشؤون الخارجية تستعرض سياستها التي تقضي بعدم إرسال دبلوماسيات إلى البلدان التي تكون فيها ظروف المعيشة والعمل قاسية بصفة خاصة. وعلاوة على ذلك، يجري تدريب الدبلوماسيات الأصغر سنا.

١٤ - **السيدة لي** (منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة): قالت إن الهيئة الانتخابية لا تشكل عقبة في سبيل مشاركة المرأة على قدم المساواة في السياسة. والقول بأن المنظمات التجارية والهيئات المهنية تهيمن على الهيئات الانتخابية تبسيط للأمور. وهناك ٢٨ هيئة انتخابية تغطي القطاعات الهامة مثل الزراعة ومصايد السمك والسياحة والتعليم والعمل والرفاه الاجتماعي والألعاب الرياضية وفنون الأداء وخدمات تقديم الطعام، فضلا عن الهيئات التجارية والمهنية.

المواد ١٠ إلى ١٤

١٥ - **السيدة بوبيسكو**: قالت إن التقرير لا يشير إلى أية تدابير معينة لمعالجة مشكلة معدلات التسرب المرتفعة في التعليم. وأعربت عن رغبتها في معرفة التدابير التي تتخذها الحكومة لمعالجة الحالة. وأضافت أن اللجنة ترحب بأية معلومات إضافية عن معاملة الأقليات العرقية في نظام التعليم، بما في ذلك أحكام المناهج المتعلقة بلغات المجموعات العرقية.

١٦ - **السيدة باتن**: أشارت إلى منطقة ماكاو الإدارية الخاصة، قائلة إن هناك افتقارا إلى تشريع يتعلق بالتحرش الجنسي في مكان العمل. وأن من المهم التعرف على نية الحكومة في معالجة هذا الشكل الخاص من العنف ضد المرأة والعقوبات التي ستوقع على مرتكبيه. وأضافت أن التقرير يفتقر إلى معلومات عن التدابير التي يجري اتخاذها لتوفير الدعم للمجموعات الضعيفة، بما فيها النساء المعوقات. وأن هناك حاجة إلى توضيح الجهود المبذولة لإدماج هؤلاء النسوة المستضعفات في سوق العمل.

١٧ - وفيما يتعلق بمكاتب حماية العمل ورصده البالغ عددها ٣ ١٨٨ مكتبا، قالت إنه يبدو أن التحقيق لا يجري إلا في عدد ضئيل من الحالات، وأنه من المفيد أن نعلم ما إذا كان هناك تقييم لهذه المكاتب. وأنه رغم أن الصين صدقت على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٠٠ ورقم ١١١،

فلا يوجد تشريع محلي كاف يكفل إعطاء المرأة والرجل أجر متساو. وأنه من المهم أن نعلم التدابير التي تتخذها الحكومة لمعالجة التمييز في الأجور، والهيئات الحكومية المسؤولة عن جمع المعلومات عن مستويات الأجور في مختلف القطاعات. واختتمت كلامها قائلة إنه سيكون من المفيد أيضا معرفة المنهجية المتبعة لضمان وضع مستويات للأجور الإرشادية بمقتضى هذه الاتفاقية.

١٨ - **السيدة شين:** قالت إن إعادة هيكلة اقتصاد الصين يخلق مشاكل للنساء حيث أنهن غالبا ما يكن أول الموظفات الفائضات عن الحاجة. وفضلا عن ذلك، ترغم النساء في بعض الأحيان على قبول وظائف لدى أصحاب عمل لا يمتثلون لقوانين العمل، مما يعني قبول شروط عمل سيئة وأجر منخفض وعمل بدون تأمين. وينبغي للدولة الطرف أن تشير إلى ما إذا كانت على دراية بهذا الشكل من التمييز، كما أنه ينبغي لها أن تتيح معلومات عن التدابير التي يجري اتخاذها في إطار إعادة هيكلة الاقتصاد. وقد وضعت الحكومة برامج تدريبية لمساعدة النساء الفائضات عن الحاجة، وهناك مبادرات لمساعدة هؤلاء النساء على إقامة مشاريعهن التجارية، إلا أن معظم التدريب ينصب على القطاعات غير الرسمية. وسيكون من المفيد أن نعلم ما إذا كان من المستطاع إدخال القطاعات الرسمية في مبادرات التدريب هذه.

١٩ - **السيد هوانغ زنغشنغ:** قال إن المعدلات المرتفعة للتسرب في مجال التعليم تنطبق بصفة رئيسية على المناطق النائية والريفية. وتعطي الحكومة أولوية عظمى لتعليم الفتيات ولحقوقهن، وتتناول الحكومة تعليم الفتيات بوصفه جزءا هاما من سياسة الدولة. وقد جرى تنفيذ مجموعة من الخطط والمشاريع لتدعيم تعليم الفتيات في المناطق الغربية والنائية، كما أتيحت مساعدات مالية للمناطق الفقيرة. وأسفرت تلك التدابير عن هبوط معدلات التسرب وارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس. وفي عام ٢٠٠٦ بلغ معدل التحاق الفتيات بالمدارس ٩٩ في المائة، في حين بلغ معدل التسرب ٤,٥ في المائة على صعيد المدارس الابتدائية. وبلغ معدل الالتحاق بالمدارس ٩٩ في المائة ومعدل التسرب ٢,٤٣ في المائة على صعيد المدارس الثانوية.

٢٠ - وأضاف قائلا إن الحكومة تعلق أهمية كبيرة على التعليم في المناطق التي تقطنها أقليات عرقية. وفي عام ٢٠٠١ كانت هناك ١٠٠ ٠٠٠ مدرسة ابتدائية في المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي في البلد. وكان هناك ٢٠ مليون طالب من الأقليات العرقية. وبلغ معدل الالتحاق بالمدارس ٩٨ في المائة في المناطق التي تقطن بها أقليات عرقية كبيرة. وتدعم الحكومة التعليم الثنائي اللغة للأقليات العرقية، وهناك أكثر من ١٠ ٠٠٠ مدرسة في جميع أنحاء البلد تقدم التعليم الثنائي اللغة إلى ٢١ أقلية عرقية. ويبلغ عدد الطلبة الذين التحقوا بهذه المدارس ٦ ملايين. وفي جميع أنحاء البلد تبلغ نسبة الطلبة من الأقليات العرقية الملتحقين بالمدارس الثانوية ومعاهد التعليم العالي ٦,٧٧ في المائة و ٥,٧١ في المائة على التوالي. ومن الواضح أن معدلات الالتحاق هذه تتزايد.

٢١ - **السيد غوان جينغي** (الصين): قال ردا على سؤال أثير حول المساواة في الأجور أن الصين صدقت على الاتفاقية المتعلقة بالمساواة بين العمال والعاملات في الأجر عن العمل المتساوي في القيمة (الاتفاقية رقم ١٠٠). وأضاف أن الصين تمارس سياسة المساواة في الأجر عن العمل المتساوي في القيمة. وأن العمال والعاملات الذين يشغلون نفس الوظيفة يتمتعون بنفس الاستحقاقات والمرتبات. وأن أي فارق في الأجر يعزى إلى الاختلاف في المستويات الوظيفية والكفاءات. ومضى يقول إن حكومة بلده تشعر مع ذلك بالقلق إزاء ميل النساء إلى العمل بمهن ذات أجر منخفض. ولهذا، تعمل الحكومة بفعالية على تدريب النساء بغية تعزيز قدرتهن على المنافسة في سوق العمل. وقال إن الصين تسعى إلى تحقيق هدف المساواة في لأجر عن العمل المتساوي في

القيمة. ومع ذلك فقد صادفت الصين بعض المشاكل في قياس قيمة العمل الذي جرى القيام به.

٢٢ - وأوضح أن إعادة بناء الهياكل الاقتصادية في الصين لا تؤثر على النساء فحسب بل على الفئات الأخرى من العاملين أيضا، بغض النظر عن نوع الجنس. وعلى سبيل المثال تضرر المسنين، بما فيهم من نساء مسنات، من التغيير. وأضاف أنه في السنوات القليلة الماضية عقدت حكومة بلده اجتماعات عديدة ووضعت سياسات متنوعة من أجل تعزيز التوظف. وتضمنت التدابير المتخذة إعادة تدريب النساء وتوفير معلومات عن الوظائف المتاحة. وقدمت حكومة بلده تدريبا مجانيا لمرة واحدة للعمال الذين جرى الاستغناء عنهم بغية تعزيز قدرتهم على العثور على وظائف جديدة. وتتاح استحقاقات البطالة للعاملات اللاتي يتجاوزن ٤٠ سنة. وتعطى الحوافز للمشاريع التجارية من أجل تعيين العاملات اللاتي جرى الاستغناء عنهن، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية وإعانات الضمان الاجتماعي.

٢٣ - **السيدة دنغ لي** (الصين): قالت إنه في عام ٢٠٠٥ جرى إدراج حكم يتعلق بالتحرش الجنسي في القانون المعني بحماية حقوق المرأة ومصالحها. وبموجب القانون، يحق للمرأة أن تتقدم بالشكاوى إلى مكان عملها ووزارة الأمن العام والرابطات النسائية، كما يمكنها أن تسعى إلى الحصول على تعويض قانوني من محكمة الشعب. وأخيرا، تجري معاقبة التحرش الجنسي بمقتضى النظم ذات الصلة التي تحكم النظام العام.

٢٤ - **السيد كوستا أوليفييرا** (منطقة ماكاو الإدارية الخاصة): قال إن التحرش الجنسي لا يعتبر جريمة بمقتضى القانون الجنائي لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة. وإن المدونة الجنائية لهذه المنطقة يعود تاريخها إلى أوائل التسعينات. وأنه أثناء صياغة تلك المدونة، جرى النظر في مسألة أنواع التحرش المتعددة، بما فيها التحرش الجنسي والتحرش المتعلق بتحصيل الديون. ومع ذلك، لم تدرج هذه المسألة في المدونة. وهناك فئات عديدة من الجرائم التي يقع التحرش في إطارها، ومنها تهديد شخص آخر أو ممارسة الإكراه البدني وغير ذلك. وعلى أي حال، فالتحرش الجنسي لا يشكل جريمة منفصلة في الوقت الحالي.

٢٥ - وأضاف إنه فيما يتعلق بالمعوقات، يقدم صندوق الضمان الاجتماعي إعانات للمعوقين لكي يقيموا مشاريع تجارية خاصة بهم. وهناك إعانات أيضا لتحفيز الشركات على تعيين المعوقين. وتدير جمعية الرفاه الاجتماعي آليات وبرامج أخرى تتعلق بهؤلاء الأشخاص وبغيرهم من المجموعات الضعيفة للنساء، بما فيها الأمهات الوحيدات.

٢٦ - **السيد إيب بنغ كين** (منطقة ماكاو الإدارية الخاصة): قال إن حكومة بلده قد اتخذت مختلف التدابير لحماية الأمهات الوحيدات، بما في ذلك تقديم إعانات الأطفال للاحتياجات الأساسية والكتب والأنشطة المدرسية. وأضاف أن حكومة بلده تعمل أيضا على مساعدة الأمهات الوحيدات على إنشاء شبكات للمساعدة المتبادلة. وأن المنظمات غير الحكومية تشارك بفعالية أيضا في تقديم المساعدة إليهن.

المواد ١٢ إلى ١٤

٢٧ - **السيدة دايريام**: أعربت عن ثنائها على سياسات الصين التي تجرم الإجهاض القسري والتعقيم بالإكراه والأساليب القسرية لتنظيم الأسرة. وقالت إنه مع ذلك، هناك تقارير تفيد استمرار تلك الممارسات. وأنها ترغب في معرفة ما تقوم به الصين لرصد تنفيذ القانون أو السياسات التي تحظر تلك الممارسات. وأنه من غير الواضح ما إذا كانت هناك آليات للشكوى من الإيذائات. وأنه من الضروري توضيح ما إذا كان للسلطات المحلية حافز لرصد

هذه الإيذاءات والإبلاغ عنها. وأنه سيكون من المفيد معرفة الإجراءات المتخذة إزاء هذه المسألة.

٢٨ - وأضافت أنه بالنسبة لصحة المرأة الريفية وإمكانية حصولها على الخدمات الصحية، فاللامركزية في المناطق الريفية بشأن الإنفاق على الرعاية الصحية وخصخصة الخدمات تسببت في إحداث المشاكل للمرأة، مثل فرض رسوم استخدام وإهمال الرعاية الوقائية في سبيل الرعاية العلاجية التي تدر ربحا أكبر. وحيث أنه جرى إلغاء نظام التعاونيات الريفية الناجح، يضطر الأفراد إلى دفع نفقات الخدمات الطبية. وأن لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد أعربت عن القلق إزاء خفض المنصرف على الخدمات الصحية الريفية. ولهذا، فمن المفيد أن تكون هناك بيانات عن إمكانية الحصول على تلك الخدمات. ومن الضروري إتاحة المزيد من المعلومات عن كيفية رصد إمكانية الحصول على الخدمات الصحية، وبخاصة في المناطق الريفية. وقالت إنها ستكون ممتنة بصفة خاصة لتلقي معلومات عن إمكانية إتاحة هذه الخدمات للفقراء جدا والأقليات العرقية ونساء التبت والمعوقين.

٢٩ - واستطردت قائلة إن هناك حاجة إلى مزيد من البيانات عن الحالة الاقتصادية للريفيات فيما يتعلق بإمكانية حصولهن على الخدمات الصحية وغيرها. وينبغي لهذه البيانات أن تتضمن إمكانية الحصول على الأراضي والمساعدات التقنية التي تتلقاها الريفيات من أجل كسب رزقهن. وأشارت إلى أنه رغم تمتع النساء بالمساواة في الحقوق فيما يتعلق بالتعاقد على الأراضي الريفية بمقتضى القانون، فليس لدى ٧٠ في المائة على الأقل من النساء في المناطق الريفية إمكانية الحصول على أراض بأسمائهن. وأضافت أنه جاء في التقرير والبيانات المطروحة أمام اللجنة ذكر مشروعات ضخمة للتنمية الريفية، كما جاء ذكر تحرك الصين صوب الغرب، إلا أنه لم تكن هناك معلومات عن كيفية انتفاع المرأة من وراء تلك المشاريع وعما إذا كانت النفقات الضخمة في المناطق الريفية تصرف على البنية التحتية أو الإنفاق الاجتماعي بغية تحسين سبل رزق المرأة وظروفها المعيشية وإمكانية حصولها على الخدمات الصحية.

٣٠ - وفي ختام كلمتها اختلفت مع ما اقترحه عضو في وفد الصين من أن قيمة المرأة أقل من قيمة الرجل في الوظائف القيادية في المناطق الريفية نظرا لعدم قدرة المرأة على العمل البدني مثل الرجل. وقالت إن المرأة تعمل ساعات طويلة جدا، كما أنها تمارس نوعا آخر من العمل البدني. ولهذا، فلا ضرورة للحط من قدر المرأة أو حرمانها من مناصب صنع القرار. وإذا نظر المجتمع المحلي إلى المرأة بهذه الطريقة التمييزية، فمن واجب الحكومة الصينية أن تغير هذا التصور بمقتضى المادة ٥ من الاتفاقية. وينبغي ألا يكون هذا التصور مبررا للتمييز.

٣١ - **السيدة جبر:** قالت إن التقدم المحرز بالنسبة للمرأة الريفية إيجابي جدا. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض المشاكل، بما فيها المساواة بين الجنسين والمسائل الصحية التي تواجهها المرأة الريفية. وهناك مشكلة أخرى، وهي الإنتحار فيما بين الريفيات. وأثنت على حكومة الصين لتناول تلك القضايا. وأضافت أنه من المفيد معرفة ما إذا كان هناك أي انخفاض في وقوع هذه المشاكل. وأعربت عن رغبتها أيضا في معرفة كيفية تأثير عدم تسجيل المواليد في الريف على الفتيات، بما في ذلك وقعه على تعليمهن والرعاية الصحية لهن وغير ذلك من المجالات، وما إذا كانت تتخذ أية تدابير لمعالجة هذه المسألة. واختتمت كلامها قائلة إنه بالنسبة للمحاولات الجارية لإعادة هيكلة الأنشطة الاقتصادية الريفية، ستكون ممتنة للحصول على بعض الأمثلة المحددة للتدابير المتخذة وكيفية تأثيرها على العمالة والفقر بين النساء.

٣٢ - **السيدة سونغ لي** (الصين): قالت إن الرعاية الصحية للمرأة الريفية مجال أساسي لأعمال حكومة بلدها. وأنه قد جرى الاضطلاع بالكثير بغية تحسين حالتهن، كما خصصت موارد كثيرة لمعالجة هذه المسألة. وأنه يجري بذل الجهود الرامية إلى تخفيض معدلات وفيات الأمهات وإصابة المواليد الجدد بالكزاز. وفضلا عن ذلك، أنشئ عام ٢٠٠٣ مشروع رائد يستهدف تزويد المزارعين بخدمات صحية معقولة التكاليف، وجرى تمديد هذا المشروع منذ ذلك الوقت في جميع أنحاء البلد. والفقيرات اللاتي لا يحصلن على أية وسيلة من وسائل الدعم هن المنتفعات الرئيسيات من هذا المشروع.

٣٣ - **السيد غوان جينغي** (الصين): قال إن منع الانتحار مجال تهتم به حكومة بلده. وأنه جرت دراسة أسباب الانتحار واتخذت التدابير الواجبة لمعالجة تلك المشكلة الاجتماعية التي تمس الصحة العامة. وأضاف أنه يجري بذل الجهود الرامية إلى إدارة المواد السامة في المناطق الريفية وتشجيع الريفيات من خلال الدعوة والتثقيف على تجنب استعمال هذه المواد. ويجري في عام ٢٠٠٦ البدء في ثلاثة مشاريع رائدة في المناطق الريفية بغية تعزيز تدريب الموظفين الطبيين فيما يتعلق بالمشاكل النفسية التي تواجهها المرأة الريفية، مع تركيز الجهود على الفقيرات وضحايا الاعتداءات الزوجية، مما أسفر عن تخفيض معدل الانتحار بنسبة ١,٦ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٥.

٣٤ - **السيدة سو رونغوي** (الصين): قالت إن حكومة بلدها اتخذت ثلاثة تدابير تستهدف زيادة تسجيل المواليد من البنات. أولا، حاولت أن تكفل قيام مكاتب الأمن العام بتكثيف الجهود الرامية إلى زيادة التسجيل وإنشاء شبكة أفضل لإدارة تسجيل المواليد. وثانيا، أنشئ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ نظام لإصدار شهادات ميلاد، ومن شأن هذا النظام أن يعزز رصد حكومة بلدها لعدد المواليد الجدد وأن يمنع التخلي عن الأطفال. وثالثا، بذلت جهود لتعزيز تسجيل الأسر المعيشية وتعداد السكان بغية كفالة دقة البيانات المتعلقة بالمواليد الجدد. وأضافت إنه في التعداد السابق، لم يسجل حوالي ٨٠ ٠٠٠ من المواليد الجدد، بما فيهم الأولاد. وجرت مساءلة المسؤولين عن عدم تسجيلهم. ويتمتع حاليا الأطفال الذين لم يسبق تسجيلهم بنفس حقوق الأطفال المسجلين.

٣٥ - **السيدة دنغ لي** (الصين): قالت إن حوالي ٨,٣ في المائة من سكان الريف ليس لديهم أراض بأسمائهم. وتبلغ نسبة النساء من هؤلاء ٧٠ في المائة. وأضافت أن حكومة بلدها قد اتخذت مجموعة من التدابير الرامية إلى حل مشكلة التعاقد على الأراضي بالنسبة للنساء الريفيات، بما فيهن من ذكرن في التقرير. ويتضمن القانون الجديد المعني بالتعاقد على الأرض أحكاما محددة لهذا التعاقد في حالتي الزواج والطلاق. ومضت تقول إنه يمكن للمرأة أن تبحث عن وساطة على صعيد القرية في حالات انتهاك حقوقها، أو أن تتقدم بشكوى إلى محكمة الشعب. ويمكن للمرأة أيضا أن تطلب الوساطة الجماعية. وأوضحت أن حكومة بلدها أعترفت بصعوبة المسألة بعد سنتين من التجارب في مجال تعاقدات الأراضي. ولهذا أدخلت بعض الإضافات على القانون المعدل المعني بحماية حقوق المرأة ومصالحها في هذا الصدد بغية كفالة تنفيذ التحكيم الصادر عن الأقاليم وحكومات الشعب تنفيذا يتفق مع القانون. وأضافت أن بعض التعاونيات سبق لها حرمان النساء من حقوقهن عن طريق التصويت بالأغلبية، وبخاصة النساء اللاتي تزوجن خارج التعاونيات. ولهذا جرى النص على حكم محدد بالتدخل الحكومي في هذه المسائل. وقالت إن حكومة بلدها بلغت أهدافها المنشودة. فعلى سبيل المثال في جونغشان في مقاطعة غواندونغ حسمت حوالي ٨٠ في المائة من هؤلاء النساء المتزوجات المسائل المتعلقة بأرضهن، كما جرى حسم جزئي لـ ١١ في المائة من الشكاوى.

٣٦ - **السيدة زانغ جينغ** (الصين): قالت إن مشاريع الإنشاء الكبرى تضمنت بعض عمليات النقل إلى موقع آخر. ولكن هناك نظم معينة تحكم التعويضات، كما أن هناك نظما في الموقع؛ ويتسق كل ذلك مع قوانين العمل ونظم الأراضي التي تنص بوضوح على الحد الأدنى للتعويض. ولا يمكن أن تحدث عمليات النقل إلى موقع آخر عن طريق القسر، كما تجري تسوية أي انتهاك لهذا المبدأ عن طريق القانون.

٣٧ - وأضافت أن بعض الأفراد الذين يعيشون في مناطق ريفية ويتضررون من النقل يرغبون في تغيير وظائفهم. وتجري ترتيبات خاصة للمساعدة على نقلهم، بما فيها استحقاقات البطالة والتأمين الطبي وأشكال التعويض الأخرى.

٣٨ - وعلى جميع الإدارات أن تصدر قوائم بالسكان الذين يجري تأمين مصالحهم بأفضل الطرق.

المادتان ١٥ و ١٦

٣٩ - **السيدة شين:** شكرت الوفد على التوضيح المتعلق بقانون الأراضي الجديد الذي يسعى إلى تغيير الممارسات التمييزية السابقة ويسمح للنساء المتزوجات بحيازة الأراضي. ويبدو أنه في حالة النزاع تقرر لجنة القرية توزيع الأراضي على النساء المتزوجات أو المطلقات. ومع ذلك، فمن المعتاد أن تذهب المرأة للعيش في قرية زوجها، مما يمكن أن يثير صعوبات في هذا الصدد إذا حدث طلاق. وتنص الاتفاقية على تساوي الرجل والمرأة في الحقوق، وبالتالي يكون من المفيد أن نحاول تغيير ما جرى الاعتياد عليه بحيث يمكن للزوجين أن يقررا المكان الذي يرغبان في الإقامة فيه. وسيؤدي ذلك إلى تهيئة حالة أكثر مرونة ويكسب المرأة قيمة أكبر.

٤٠ - وقالت إنه يبدو أن كثيرا من نساء كوريا الشمالية اللاتي يدخلن الصين سعيا وراء ظروف اقتصادية أفضل تجري المتاجرة بهن، فيتزوجن ويعشن في شبه عبودية. ولا يمكنهن الهروب من هذه الحالة حيث أنهن لا يتمتعن بوضع رسمي في الصين، وإذا تمكن من الهرب ذهبن إلى كوريا الجنوبية، مما يثير مجموعة أخرى من المشاكل. وبموجب اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بمركز اللاجئين، تقع على عاتق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مسؤولية البت فيما إذا كان من المستطاع أن تصنف هؤلاء النسوة على أنهن لاجئات، ولهذا ينبغي السماح للمفوضية بالوصول إلى منطقة الحدود وإلى هؤلاء النسوة.

٤١ - **السيد زو هونغ** (الصين): قال إنه سبق أن شرح موقف حكومة بلده إزاء نساء كوريا الشمالية اللاتي يحضرن إلى الصين. وأضاف أنه إذا كان هناك اتجار فلا بد أن تمتثل حكومة الصين للقانون الدولي وتعاقب المتجرين على النحو الواجب، أما حالات الأجانب غير القانونيين فينبغي ألا تشترك فيها المفوضية.

٤٢ - **السيد فلينترمان:** أعرب عن قلقه المستمر إزاء عدم تعريف ما يشكل التمييز ضد المرأة في التشريع الصيني. وقال إنه سبق للوفد أن ذكر أنه لما كانت الاتفاقية جزءا من القانون الصيني فلا داع لتكرار التعريف في تشريع آخر ذي صلة، وذلك باعتبار أن الاتفاقية قابلة للتطبيق والتنفيذ التلقائي في الصين. ولا ترد إشارة إلى الاتفاقية في القانون المعني بحماية حقوق المرأة ومصالحها الذي قدمه الوفد إلى اللجنة. ولهذا فمن المهم أن ينص التشريع ذو الصلة على التعريف الواجب.

٤٣ - وفيما يتعلق بالعنف العائلي ضد المرأة في هونغ كونغ، أشار إلى أنه قد سبق اعتماد سياسة شاملة. ومع ذلك، رحب بالحصول على المزيد من المعلومات عن هذه

السياسة، وبخاصة ما إذا كانت تعني أنه ليس على الضحايا أن يمثلوا بعد الآن أمام محكمتين، وما إذا كانت تتضمن تدريبا ذا صلة لموظفي إنفاذ القانون والعقوبات الواجب توقيعها، وما إذا كانت حكومة هونغ كونغ تعتزم تمديد ذلك النهج بحيث يتضمن جميع أشكال العنف ضد المرأة.

٤٤ - **السيدة شين:** سألت عما إذا كانت حكومة الصين على استعداد للسماح لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بزيارة منطقة الحدود بين الصين وكوريا الشمالية لمعرفة ما إذا كانت هناك أية امرأة تستحق الحصول على مركز لاجئة.

٤٥ - وبالنسبة لهونغ كونغ، قالت إن الهيئة الانتخابية تميز بشكل غير مباشر ضد المرأة، حيث ينتج عنها تمثيل يسيطر عليه الذكر. وأعربت عن أملها في إمكان إجراء بعض التغييرات في النظام بحيث تتمتع المرأة في هونغ كونغ بنفس حقوق الرجل.

٤٦ - وأضافت أنه في حالة ماكاو، ينبغي تعميم مسودة التقرير على المنظمات النسائية والمجتمع المدني بغية الحصول على تعليقاتهما قبل تقديم النسخة النهائية إلى اللجنة.

٤٧ - **السيدة بوبيسكو:** أعربت من جديد عن استفسارها بشأن تمثيل نساء الأقليات العرقية في الحياة العامة.

٤٨ - **السيد زو هونغ** (الصين): قال إنه بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمركز اللاجئين، لا يكون الأفراد الذين يدخلون بدا أخرى لأغراض اقتصادية من اللاجئين. والصين، بوصفها طرفا في هذه الاتفاقية، لها الحق في التفرقة بين اللاجئين وغير اللاجئين بموجب أحكام الاتفاقية. ولهذا يكون للدولة الطرف، وليس لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الحق في تقرير من يكون لاجئا. ومع ذلك، تمتعت الصين دائما بعلاقة تعاونية ممتازة مع المفوضية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، زار مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الصين وأجرى مناقشات مفيدة مع السلطات، كما سبق لأعضاء المفوضية التواجد في منطقة الحدود بين الصين وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وحيث أن المفوض السامي غير خبير بالقضية، فهو لا يستطيع أن يقدم ردا شاملا، إلا أنه سيحصل على المزيد من المعلومات بغية تقديمها إلى اللجنة عند الاقتضاء.

٤٩ - **السيدة جين شونزي** (الصين): قالت إنه فيما يتعلق بتمثيل نساء الأقليات العرقية في الشؤون العامة، كان هناك في نهاية عام ٢٠٠٤ أكثر من مليوني موظف إداري من المرتبة المتوسطة ينتمون إلى الأقليات العرقية، وبلغت نسبة النساء منهم ٧٤ في المائة، كما بلغت نسبة النساء من أعضاء المؤتمر الوطني الشعبي ٣٢ في المائة.

٥٠ - **السيدة لي** (منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة): أشارت إلى العنف العائلي ضد المرأة في هونغ كونغ فقالت إنه إذا توفرت الأدلة، فعلى الضحايا المثول أمام المحاكم الجنائية كشاهدات، وإذا اختارن اتخاذ إجراء مدني في نفس الوقت، يكون عليهن المثول أيضا أمام المحاكم المدنية. وأضافت أن الحكومة تأخذ أعمال العنف ضد المرأة ببالغ الجدية، كما توجه الاتهام عند توفر الأدلة.

٥١ - ومضت تقول إن التدريب متاح، لا لأفراد وكالات إنفاذ القانون فحسب، بل لأفراد السلطة القضائية أيضا. وأنه قد أقيم نظام لمساعدة الشرطة على التحقيق في العنف العائلي والعناية بالضحايا، ويعمل الأخصائيون الاجتماعيون إلى جانب أفراد الشرطة. وأضافت أنه جرى إنشاء قاعدة بيانات مركزية للعنف العائلي ووضع مبادئ توجيهية داخلية، كما أنشئت آلية إنذار للتعرف على الحوادث التي يتكرر وقوعها. وهناك خطط لجعل قانون العنف العائلي أكثر شمولا عن طريق تمديده بحيث يتضمن أشكالا أخرى للعنف ضد المرأة وزيادة العقوبات وفقا لشدة الجريمة.

٥٢ - واختتمت كلامها قائلة إن الهيئة الانتخابية لا تشكل حاجزا هيكليا في وجه أي فرد يرغب في أن ينتخب عضوا في السلطة التشريعية، وأنه سبق أن انتخبت خمس نساء للعضوية من خلال تلك الآلية.

٥٣ - **السيد كوستا أوليفييرا** (منطقة ماكاو الإدارية الخاصة): قال إن ماكاو مهتمة بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية حول التقرير المقدم إلى اللجنة. ومع ذلك، تعلمت ماكاو من خبرتها السابقة أن البعث برسائل لاستطلاع الرأي يؤدي إلى تأخير كبير في إعداد التقرير النهائي. وبالتالي، تفضل ماكاو وضع النسخة النهائية في الموقع الرسمي على شبكة الإنترنت رغم أن ذلك لم يكن من المستطاع دائما قبل تقديمه إلى اللجنة. وأضاف أنه يجري النظر بعين الاعتبار في نواحي قلق اللجنة، وسيجري بذل الجهود اللازمة لتحسين آلية التشاور.

٥٤ - **السيدة هوانغ كينغي** (الصين): أعربت عن الشكر لأعضاء اللجنة على اعترافهم بالجهود التي تضطلع بها حكومة الصين لتنفيذ الاتفاقية، وعلى تعليقاتهم البناءة التي تهدف إلى تحسين حقوق المرأة في الصين. وقالت إنه بغض النظر عن النتائج المحرزة، تعلم حكومة الصين تماما أن أمامها طريقا طويلا وأن المهمة ما زالت مضنية. ومع ذلك تثق الحكومة في أنه سيجري بذل الجهود اللازمة لتخطي جميع الصعوبات وللنهوض بقضية المرأة في الصين. واختتمت كلامها قائلة إن الحوار البناء يعود بالفائدة العظيمة على الصين، وأن الصين ستدرس التعليقات الختامية للجنة بعناية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠